مقتل 4 من تنظيم «داعش» وتوقيف 4 آخرين في الخرطوم

الأمن السوداني يداهم أوكار إرهابيين أجانب للمرة الرابعة خلال أسبوعين

قوات الأمن السوداني

روعت أصوات الرصاص سكان ضاحية «جبرا»، جنوب العاصمة السودانية الخرطوم، عقب تبادل إطلاق نار واسع بين القوات المشتركة وعناصر مسلحة من دولة أجنبية.

وشاهد السكان عدداً كبيراً من رجال الأمن المسلحين، وعدداً من السيارات المدرعة وهي تهرع إلى المنطقة، وتتبادل إطلاق النار مع ما تم وصفه بأنه «خلية أجانب إرهابية» متحصنة في إحدى البنايات.

وقال جهاز المخابرات العامة السوداني، في بيان صحافي حصلت عليه «الشرق الأوسط»، إن القوات المشتركة نفذت ظهر مداهمة على موقعين بضاحية جبرا، إثر معلومات جديدة عن بؤر لتنظيم «داعش»، وأسفرت العملية عن قتل 4 من الخلية الإرهابية، والقبض على 4 آخرين من أتباع الجماعة الإرهابية.

وحسب البيان، طوقت قوات مشتركة من الجيش والمخابرات العامة والشرطة، المنطقة، وأغلقت المنافذ والطرق المؤدية للموقع حفاظاً على سلامة الأرواح والممتلكات، فسارعت المجموعة الإرهابية لإطلاق أعيرة نارية كثيفة على القوات مستخدمة أسلحة متنوعة، بينها بنادق «كلاشنكوف» ورشاشات، وقذائف «قرنوف» و«آر بي جي» وقنابل يدوية.

وأدت العملية لمقتل ضابط صف في القوات المسلحة، وأصيب ضابط برتبة رائد، وضابط صف من جهاز المخابرات العامة، وضابط صف من قوات الشرطة.

وقال البيان إن القوات المشتركة نفذت عملية مداهمة لموقعين بمدينة أم درمان أسفرت عن القبض على 8 عناصر أجنبية، وأهابت المخابرات العامة بالمواطنين للتبليغ عن أي عناصر يشتبه في انتمائها لـ«داعش»، ودعتهم لتوخي الحيطة والحذر.

وقالت سلطات الأمن السوداني، في 28 سبتمبر الماضي، إن 5 من رجالها، بينهم ضباط، لقوا مصرعهم في أثناء مداهمة لـ«وكر» يستغله عدد من المتطرفين الأجانب، وجرح آخر، وإنها ألقت القبض على 11 من المتطرفين الأجانب. وذكرت في التالي أنها ألقت القبض على 4 من أفراد الخلية الذين فروا في أثناء المداهمة. ونقلت تقارير صحافية أن سلطات الأمن ألقت القبض على الرأس المدبر للخلية الإرهابية في مدينة بورتسودان (شرق البلاد).

وفوجئ سكان الضاحية الهادئة بإطلاق كثيف للرصاص من أسلحة خفيفة ومتوسطة بالقرب من مسكن الجماعة الإرهابية التي تمت مهاجمتها قبل أكثر من أسبوع، فيما تناقلت وسائط التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو صورها نشطاء، ظهر فيها تحرك العشرات من السيارات المصفحة إلى مكان الحادث، في وقت استمر فيه إطلاق النار لعدة ساعات في المنطقة المزدحمة بالسكان والمتسوقين والمارة. وذكر مصدر أمني أن حركة المدنيين ومحاولتهم استطلاع ما يحدث أثرت على سرعة حسم المجموعات المتفلتة.

وتم تداول مقاطع فيديو يبدو أنها مصورة بهواتف ذكية للحظات إلقاء القوات الأمنية القبض على عدد من أعضاء الخلية الإرهابية.

وإضافة للإرهابيين الـ15 الذين تم إعلان القبض عليهم في وقت لاحق من الأسبوع الماضي، نقلت تقارير صحافية أن يوم أول من شهد إلقاء القبض على 3 من الإرهابيين في ضاحية «الهدى» شرق الخرطوم، وأن أحد أحياء مدينة أم درمان شهد هو الآخر عملية أمنية للقبض على إرهابيين لم يكشف النقاب عن تفاصيلها بعد.

يعرف على وجه الدقة ما إن كانت العملية قد شهدت مقتل أو إصابة أي من المدنيين، أو عدد أكبر من رجال الأمن أو الإرهابيين. وأشارت تقارير إلى أن المتطرفين ما يزالون يحتجزون عدداً من المواطنين كدروع بشرية.

وحسب مصدر أمني تحدث للصحيفة، فإن قوات مشتركة من الشرطة وجهاز المخابرات العامة والقوات المسلحة شاركت في العملية المعقدة، واستخدمت خلال العملية عربات مدرعة وقناصة وأسلحة خفيفة.

ولاستضافة السودان لزعيم القاعدة أسامة بن لادن مطلع تسعينات القرن الماضي، فرضت الولايات المتحدة الأميركية عقوبات اقتصادية، ودونته ضمن الدول الراعية للإرهاب، وذلك في أثناء فترة «الهياج الديني» التي شهدتها البلاد في الفترة الأولى من انقلاب «الجبهة الإسلامية»، بقيادة الراحل حسن الترابي والرئيس المعزول عمر البشير (الجبهة الإسلامية هي الاسم المحلي لجماعة «الإخوان المسلمين)، في يونيو 1989، التي سمحت لآلاف الإرهابيين بدخول البلاد والإقامة فيها تحت لافتة ما عرف وقتها بـ«المؤتمر الشعبي الإسلامي».

وفي أول عملية إرهابية تشهدها البلاد، قتل العشرات من المواطنين بهجوم شنه التكفيري عبد الله الخليفي (اليمني الجنسية) على مسجد أنصار السنة في أم درمان 1993، حيث فتح النيران على المصلين عقب صلاة الجمعة.

وفي 1997، استولت مجموعة متشددة على أحد أحياء مدينة ود مدني (وسط)، وقتل رجال الأمن أفراد المجموعة. وفي العام ذاته، استخدم أفراد من «التكفير والهجرة» السلاح الأبيض. وشن هجوم ثالث على مسجد بأحد أحياء المدينة، استخدم فيه السلاح الأبيض.

وقتل 27 شخصاً، وجرح آخرون، في هجوم على مسجد لأنصار السنة سنة 2000، شنه الإرهابي «عباس الباقر». وفي 2007، انفجرت عبوة ناسفة بأحد أحياء جنوب الخرطوم في مجموعة إرهابيين كانت تقوم بصناعة متفجرات، وعرفت بـ«خلية السلمة».

رئيس موريتانيا يرسل وفداً إلى مالي لمعرفة حقيقة التعاقد مع المرتزقة الروس

أعلن الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني أنه أرسل وفداً إلى دولة مالي، من أجل استجلاء حقيقة التعاقد مع مرتزقة روس من شركة «فاغنر»، بعد أن تحدثت تقارير إعلامية متواترة عن لجوء السلطات الانتقالية في مالي إلى التعاقد مع هؤلاء المرتزقة لتعويض القوات الفرنسية في الحرب على الإرهاب. رئيس موريتانيا التي تجمعها مع دولة مالي عضوية مجموعة دول الساحل الخمس، وهي تحالف إقليمي لمحاربة الإرهاب، قال إن السلطات في مالي كان يتوجب عليها «التشاور والتباحث مع حلفائها في منطقة الساحل وجيرانها»، قبل الإقدام على التعاقد مع أي جهة خارجية.

وأضاف الرئيس الموريتاني في حوار مع صحيفة «لوبينيوه» الفرنسية، نشر أول من ، أنه «إذا رغبت إحدى دول الساحل في التعاقد مع جهة عسكرية جديدة، فتجب عليها أولاً استشارة شركائها في المنطقة، وأن يكون لديها نهج منسق. لقد أرسلت للتو وفداً إلى باماكو (عاصمة مالي) للاستفسار عن واقع مشاريع جيراننا».

وثار جدل واسع حول التعاون العسكري بين مالي وروسيا، خصوصاً فيما يتعلق بدخول مرتزقة «فاغنر» إلى دولة مالي، التي تعاني منذ 2011 من حرب أهلية طاحنة، استغلتها جماعات إرهابية تابعة لـ«القاعدة» و«داعش»، لتسيطر على مناطق واسعة من شمال ووسط مالي، قبل أن تنزلق البلاد في مستنقع حرب ذات طابع عرقي وتصبح سوقاً لتهريب السلاح والمخدرات والاتجار بالبشر.

ولكن مالي تعاني أيضاً من عدم الاستقرار السياسي، إذ شهدت خلال العقد الأخير 4 انقلابات عسكرية، اثنان منها كانا العام الماضي، ويقودها مجلس عسكري انتقالي تعهد بتنظيم انتخابات شهر فبراير المقبل، لإعادة الحكم إلى المدنيين، ولكنه يواجه مشاكل كبيرة في الوفاء بعهده. وفي خضم هذه الأوضاع الصعبة، تشهد العلاقات بين مالي وفرنسا توتراً غير مسبوق، منذ أن قررت فرنسا تقليص عدد جنودها الذين يحاربون الإرهاب في مالي، وهو ما اعتبره مسؤولون في مالي خيانة لهم من طرف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بل إنهم قالوا إن «فرنسا تخلت عن مالي».

ولكن الرئيس الموريتاني في مقابلته، أكد أن قرار تقليص عدد الجنود الفرنسيين «لا يعني رحيلاً للجنود الفرنسيين، بل يعني تحولاً في النظام القائم».

بعد توغلات جوية قياسية... تايوان تتهم الصين بتقويض السلام العالمي

أدانت تايوان، «التوغلات الكبيرة» التي قامت بها الصين مؤخراً في منطقة دفاعها الجوي، قائلة إن ذلك يقوض السلام الإقليمي، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية.

وصرح رئيس وزراء تايوان سو تسنغ تشانغ للصحافيين على هامش اجتماع برلماني، بأن تايوان يجب أن تكون متيقظة، حيث إن الصين تذهب إلى «مسافات بعيدة جداً».

جاءت تصريحات سو بعد يوم من إرسال الصين 56 طائرة إلى منطقة تحديد الدفاع الجوي الجنوبية الغربية في تايوان، ما يمثل رقماً قياسياً جديداً في عدد الطلعات الجوية فوق تايوان، منذ أن بدأت وزارة الدفاع التايوانية بإصدار مثل هذه التقارير في سبتمبر 2020.

وكان التوغل الصيني، أكبر من 38 طلعة تم تنفيذها ، و39 طلعة يوم ، وكلاهما يمثل أرقاماً قياسية. وفي يوم ، شوهدت 16 طائرة حربية صينية في منطقة الدفاع الجوي التايوانية.

وأضاف سو أن «العالم شهد أن الصين قوضت السلام الإقليمي مراراً وتضغط على تايوان».

وحث مجلس شؤون البر الرئيسي، وهو وكالة حكومية تايوانية تعنى بالتعامل السياسي مع الصين، بكين على الوقف الفوري لمثل هذه «الأعمال الاستفزازية غير السلمية وغير المسؤولة».

وفي واشنطن، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي: «نحث بكين على وقف ضغوطها العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية وممارسة الإكراه ضد تايوان».

تفكيك خلية لـ«حزب التحرير» في موسكو واعتقال 8 متشددين

أعلنت السلطات الروسية ، أنها فككت خلية تابعة لـ«حزب التحرير» عملت على الترويج لـ«نشر آيديولوجية إرهابية» بين سكان العاصمة موسكو.

وأفاد بيان أصدرته هيئة (وزارة) الأمن الفيدرالي الروسي بأن عمليات ملاحقة واسعة النطاق، قادت إلى الكشف عن نشاط الخلية واعتقال 8 من عناصرها بينهم قياديان في التنظيم.

ووفقاً للمعطيات الأمنية فقد قادت معلومات حصلت عليها السلطات الروسية إلى إطلاق عملية خاصة واسعة النطاق شملت مناطق في موسكو وفي مقاطعة ريف العاصمة الروسية. وأسفرت عن الكشف عن أماكن اختفاء عناصر المجموعة التابعة للتنظيم. وزاد البيان أنه خلال عمليات الدهم تم اعتقال قياديين اثنين في المجموعة، وستة من الناشطين في صفوف حزب التحرير.

ونشرت الهيئة الأمنية على موقعها الإلكتروني شريط فيديو ظهرت فيه جوانب من عمليات دهم منازل المتشددين.

وفي الشريط الذي بلغت مدته دقيقة واحدة، ظهر رجال الأمن وهم يقتحمون شقتين سكنيتين بدا أنهما داخل العاصمة موسكو، حيث تم اعتقال أحد المتشددين في كل منهما. قبل أن تظهر لقطات أخرى، عملية اقتحام مزرعة في ريف موسكو، واحتجاز الجزء الأكبر من عناصر الخلية. وفي الحالتين تجنبت الهيئة الأمنية الكشف عن وجوه المعتقلين، الذين تم تصويرهم بعد الاعتقال من ظهورهم فقط، كما لم توضح تفاصيل عن جنسياتهم.

وأشار بيان الاتهام ضد عناصر الخلية إلى أنهم قاموا بـ«أنشطة مناهضة للدستور» ومارسوا الترويج لمبدأ إنشاء «خلافة عالمية»، وتقويض مؤسسات المجتمع العلماني والإطاحة بالحكومة عن طريق العنف. وأضاف البيان أن المتشددين «علموا على نشر آيديولوجية إرهابية بين سكان موسكو»، وزاد أن عمليات التفتيش التي تلت اعتقال أفراد المجموعة قادت إلى العثور على منشورات ومواد دعائية محظورة. يذكر أنه تم تصنيف «حزب التحرير» على لائحة الإرهاب الروسية في العام 2003 بموجب قرار صدر عن المحكمة العليا الاتحادية. وكان الحزب ينشط في سنوات سابقة في جمهوريات آسيا الوسطى، لكن نشاطه وفقاً للأجهزة الأمنية الروسية انتقل إلى أراضي روسيا في السنوات الأخيرة.

وأعلنت روسيا عن إحباط عدد واسع من الهجمات الإرهابية خلال الأسابيع الأخيرة، واعتقلت عشرات الأشخاص الذين خططوا وفقاً للبيانات الأمنية لشن هجمات تفجيرية تستهدف المقار الأمنية أو أماكن تشهد تجمعات حاشدة لمواطنين مثل وسائل النقل.

لكن غالبية هذه العمليات نسبت إلى تنظيم «داعش» وقالت الأجهزة الأمنية إن أتباع التنظيم في روسيا يحصلون على الدعم والتعليمات من ناشطي التنظيم خارج الأراضي الروسية، وإن خططهم تضمنت استخدام عبوات ناسفة أو قنابل مصنوعة يدوياً، حصلوا على وصفات لتركيبها عبر وسائل الاتصال مع متشددين في سوريا والعراق.

الاحتلال يروج لبناء 10 آلاف وحدة استيطانية بالقدس الشرقية

وحدات استيطانية جديدة

كشفت محطة تلفزة عبرية، أن السلطات الإسرائيلية، تروّج لبناء 10 آلاف وحدة استيطانية في منطقة قلنديا، بالقدس الشرقية المحتلة.

وقالت القناة الإسرائيلية «13»، «تروّج بلدية القدس (الإسرائيلية) لبناء 10 آلاف وحدة سكنية في مطار عطروت المهجور»، في إشارة إلى مطار القدس الدولي في منطقة قلنديا.

ولم تدل المحطة بمزيد من التفاصيل، عن المراحل التي وصلت إليها الخطة الاستيطانية. كما لم يصدر تعليق، من البلدية الإسرائيلية في القدس، على هذا الخبر.

وحتى العام 1967 (سقوط الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي)، كان «مطار القدس الدولي»، الميناء الجوي الوحيد في الضفة، قبل أن تضع إسرائيل يدها عليه، وتحوّله إلى مطار لرحلات داخلية قليلة، إلى أن أغلقته نهائيا عام 2000.

ويقول خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية، إن إسرائيل تسعى لإقامة مستوطنة جديدة كليا، تقع في معظمها على أرض مطار القدس، أو ما يعرف محليا بـ«مطار قلنديا».

وأضاف التفكجي في حديث سابق لوكالة الأناضول: «المطار كان يستقبل الطائرات حتى الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، ومن ثم استخدمته إسرائيل لرحلات داخلية، حتى إغلاقه نهائيا في العام 2000».

وكانت وزارة البناء والاسكان الإسرائيلية، قد تقدمت في فبراير 2020، بالخطة، إلى اللجنة اللوائية من أجل المصادقة عليها.

وأنشأ المطار في العام 1920، قبل أن تبدأ سلطات الانتداب البريطاني استخدامه في العام 1924، إلى حين تم افتتاحه أمام الرحلات المنتظمة عام 1936.

وللمطار مدرج، وبرج مراقبة، وصالة استقبال للقادمين والمغادرين، ولكن منذ أن أغلقته السلطات الإسرائيلية عام 2000، تم إهماله بشكل كامل.

ويقول التفكجي إن المطار والأراضي التابعة له، تقع على أرض مساحتها 1200 دونم (الدونم ألف متر مربع)، مشيرا إلى أن مخطط المستوطنة الجديدة يقع على أرض مساحتها 900 دونم.

وفي هذا الصدد، قالت منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية، في تقرير اطلعت عليه الأناضول: «اعتبرت السلطات الإسرائيلية معظم مساحة المخطط، أراضي دولة، وهذا يسمح لإسرائيل ببناء المستوطنة دون الحاجة إلى مصادرة الأراضي من أصحابها الفلسطينيين».

واستدركت المنظمة: «في الوقت نفسه، لا يزال جزء كبير من الأرض يعتبر أرضًا خاصة». وأضافت: «كما تتضمن الخطة هدم عشرات الوحدات السكنية الفلسطينية، التي تم بناؤها في المنطقة، على مدار السنوات».

ولفتت إلى أن «الخطة تقع في قلب سلسلة متواصلة فلسطينية حضرية تمتد من رام الله، عبر أحياء القدس الشرقية الفلسطينية، التي ضمتها إسرائيل في كفر عقب وقلنديا، إلى بيت حنينا وشعفاط، التي يقطنها مئات الآلاف من السكان الفلسطينيين».

وكشفت «السلام الآن» عن أن المستوطنة «تهدف إلى دق إسفين وأن تصبح جيبًا إسرائيليًا من شأنه أن يمنع التطور الفلسطيني في المنطقة المركزية الأكثر أهمية في الدولة الفلسطينية المستقبلية، وهي منطقة القدس ورام الله وبيت لحم».

وأوضحت أن «إنشاء مستوطنة تضم آلاف الوحدات السكنية، وهو ما يعني وجود عشرات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين، سيجعل من الصعب على أي ترتيب قائم على حل الدولتين أن يرى النور في المستقبل، بسبب عدم الاستمرارية (الجغرافية) الفلسطينية، والضرر الذي يلحق بإمكانيات العاصمة الفلسطينية في القدس الشرقية».

وبهذا الصدد، يشدد التفكجي على أن «إنهاء مطار القدس، يعني أن إسرائيل تنهي أي فرصة لقيام عاصمة للدولة الفلسطينية في القدس الشرقية».

ويحذر قائلا: «إقامة هذه المستوطنة، هو بمثابة فصل إسمنتي بين القدس ورام الله، بعد الجدار الذي أقامته إسرائيل في المنطقة».

وتقع إلى جانب المنطقة المنوي إقامة المستوطنة عليها، منطقة صناعية إسرائيلية كبيرة تدعى «عطروت» أقيمت أيضا على أراض فلسطينية.